

الفصل السابع

٧. المشاركة والمخطط الاستراتيجي للقرى

٧-١ الملامح.. والإطار العام

المخطط الاستراتيجي العام للقرية يشمل تحديد أولويات التنمية (الأنشطة والمشروعات ذات الأولوية) والحيز العمراني للقرية، وذلك باستخدام منهج للتقدير السريع يحدد احتياجات القرية المصرية، بحيث يشمل الأنشطة والمشروعات ذات الأولوية كمدخل لإعداد استراتيجية تنمية القرية مستقبلاً، كما يشمل الحيز العمراني للوضع الراهن والاحتياجات المستقبلية، بحيث يمثل هيكل المعلومات اللازمة لإدارة العمران في القرية المصرية. وتعدّ المخططات العمرانية - ومنها المخطط الاستراتيجي العام - للقرى المصرية في إطار السياسات القومية والعمرانية العامة المعلنة في البرنامج الحالي للحكومة، والتي تتضمن ما يلي:

- توفير أدوات مجتمعية فاعلة لتمكين المجتمع من تحقيق أهدافه، وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية لمشاركة المجتمع في تحديد الأهداف والأولويات.
- قيام الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بدور فعال في التعامل مع معطيات المجتمع.

- الاهتمام بالبعد الاجتماعي للتنمية وتطويره مع ضرورة تعميق المشاركة في جميع الأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإقليمية والمحلية.

بدراسة الوضع الحالي للقرى المصرية وجدّ أنّ الامتداد العمراني العشوائي قد تمّ على أكثر من مليون فدان من الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى وجود عدة قضايا تنموية والتي من أهمها: إدارة المخلفات الصلبة وتلوث مياه الترع والمياه الجوفية والعمران العشوائي وتداعياته الاجتماعية الناجمة عن غياب الإدارة العمرانية

الفاعلة في ظل غياب حدود واضحة للعمران وخطة لامتداد القرية، هذا بالإضافة إلى غياب فاعلية التخطيط العمراني نتيجة لغياب الرؤية المحلية التفصيلية للقضايا ذات الأولوية للقرية المصرية. ولذا تحركت هيئات ومؤسسات وأجهزة الدولة في محاولة لوقف التعدي على الأراضي الزراعية، والذي أثر على المجتمع الزراعي نتيجة زيادة الفاقد من الأرض الزراعية، مما أدى إلى نقص الإنتاج الزراعي، وبالتالي تأثر موارد التنمية الاقتصادية. هذا بالإضافة إلى وضع السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية العامة التي تهدف إلى تحفيز الاقتصاد المحلي وزيادة فرص العمل والحفاظ على الموارد، وحلّ القضايا البيئية بموارد غير تقليدية وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بمشاركة فئات المجتمع كافة.

إن الهدف من إعداد المخطط الاستراتيجي هو تقدير احتياجات القرية وإعداد الحيز العمراني كمدخل لإعداد استراتيجية تنمية القرية، والبدء في توضيح الرؤية المستقبلية للقرية (اقتصادياً وبيئياً واجتماعياً وعمرانياً)، تمهيداً للاتفاق على خطة عمل مستقبلية يتعاون على تنفيذها شركاء التنمية بالقرية.

إن المنهجية المعدة للمخطط الاستراتيجي مبنية على نتائج الخبرات وبرامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، فضلاً عن الخبرات السابقة في إعداد المخططات الإرشادية للقرى المصرية. وذلك لتأسيس اللامركزية ومشاركة ذوي الصلة، وخاصة المجتمع المدني، بحيث يتم استخدام عدة آليات مختلفة، والتي من أهمها:

- المقابلات المنفصلة مع ذوي الصلة.

- اجتماعات مجموعة الشركاء لتحديد قضايا التنمية وتجميع وجهات النظر وعرض ومناقشة الرؤى المختلفة للتنمية.

- ورش عمل على مستوى القرية للاتفاق على نتائج المخطط الاستراتيجي.

وبهذه الآليات يتم استخلاص كافة قضايا التنمية المهمة من نتائج المقابلات مع شركاء التنمية، كل على حدة، بحيث تتضمن وجهات النظر المختلفة للقضية، وحصراً لإجمالي قضايا التنمية، والتي من المتوقع أن تساهم كمدخل لإعداد استراتيجية تنمية القرية وخطة العمل ومصادر التمويل غير التقليدية (مستثمري القطاع الخاص أو المؤسسات المالية غير الحكومية والجهات المانحة أو المقرضة الدولية، ...) لتمويل المشروعات طبقاً لما تقره قرى الوحدة المحلية؛ حيث يتم إعداد المخطط الاستراتيجي للوحدة المحلية وقراها على التوازي لتحديد القضايا الرئيسة لتنمية قرى الوحدة المحلية، واقتراح آلية التنفيذ المحلية المناسبة على عدة محاور لمجابهة قضايا التنمية (الاقتصاد والبيئة والمرافق والخدمات) مع الأخذ في الاعتبار المعلومات الأساسية (الكمية والنوعية) والأطر التنظيمية، ودورها في تحفيز التنمية، والانعكاس العمراني لها على قرى الوحدة المحلية.

يساهم المخطط الاستراتيجي العام في التعرف على القضايا والقدرات المؤسسية والتشريعية المطلوبة، وإعداد السياسات العمرانية على المستوى المحلي والإقليمي والقومي للنهوض بالقرية المصرية، كما يسعى المشروع إلى تمكين مجتمع القرية - بقيادة الإدارة المحلية - من خلال اقتراح آليات تخطيط وتنفيذ مستجدة وفعالة لمجابهة قضايا التنمية، وتحديد أسلوب لتعاون الأطراف ذات الصلة على إعداد استراتيجية التنمية وكيفية استقطاب المؤسسات المالية من صناديق وجهات استثمارية لتساعد في تمكين قرى الوحدة المحلية من وسائل التنفيذ؛ حيث يقوم المخطط الاستراتيجي العام بتشخيص سريع لقرى الوحدة المحلية، وتحديد القضايا والتحديات التي تعوق عمل المؤسسات عن أداء دورها بفعالية وكفاءة. كما يتم فحص وتقييم احتياجات التنمية والتطوير بالقرية الأم والقرى التابعة، كما يهدف المخطط الاستراتيجي العام إلى بيان مقومات التخطيط والإدارة العمرانية

المُستدامة المطلوبة لتحفيز الاقتصاد المحلي لزيادة فرص العمل، وكفاءة استخدام الموارد البيئية والحدّ من التلوث وتنمية القرية اجتماعيًا بسدّ العجز في الخدمات التعليمية والصحية وتحسين المرافق وحلّ قضايا الامتداد العمراني على الأراضي الزراعية.

وتعتمد منهجية إعداد المخطط الاستراتيجي العام على اتباع أسلوب التقدير السريع للاحتياجات والمتطلبات من خلال طرح الأسئلة على شركاء القرية، بالإضافة إلى جمع المعلومات (الأساسية والثانوية) وأعمال المسوحات الميدانية الأساسية للوصول إلى التشخيص السريع لقضايا التنمية الرئيسية بالقرية، وتحديد المشكلات والمحددات التي تعوق فاعلية التنمية. ثم تحديد الأنشطة المقترحة والاتفاق عليها من خلال الاجتماعات وورش العمل مع شركاء تنمية القرية؛ حيث تتحدد أهمية قضايا التنمية وأولويات الأنشطة والمشروعات بها وفقاً لآراء شركاء تنمية القرية، وتعتبر المقابلات مع شركاء التنمية بمختلف أشكالها (أسئلة، اجتماعات، ورش عمل.. الخ) هي الوسائل الملائمة لتحقيق ذلك. ومن ثم يتم إعداد المخطط الاستراتيجي العام من خلال منهجية التخطيط بالمشاركة بحيث يضمن تحديد الأهداف والأنشطة التنموية وعناصر ومكونات الاستراتيجية من وجهة نظر الشركاء المحليين، وطبقاً لأولوياتهم. وعليه فإن تحديد قضايا التنمية والأنشطة والمشروعات ذات الأولوية والحيز العمراني الجديد للقرية؛ يتم من خلال:

- تحديد قضايا التنمية المحلية والأهداف بكل قرية من خلال التقييم السريع للأوضاع الراهنة ونتائج اللقاءات مع شركاء التنمية.
- حصر وتحديد بدائل الأنشطة/ المشروعات المرتبطة بكل قضية، والتي تلبي الاحتياجات والمتطلبات الرئيسية على مستوى القرية.

- تحديد أولويات الأنشطة والمشروعات ومناقشة احتمالات توطيئها، وتحديد حدود الحيز العمراني الجديد بالاتفاق مع شركاء التنمية في اجتماع القرية وورش العمل، على أن تكون شاملة لقطاعات التنمية المختلفة بالقرية (البيئية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية).

- تحديد قضايا التنمية المشتركة على مستوى الوحدة المحلية ككل، ومناقشتها، والاتفاق على الأنشطة والمشروعات المركزية التي تلبي الاحتياجات والمتطلبات الرئيسية على مستوى الوحدة المحلية، واقتراح توزيع الأنشطة والأدوار على القرية الأم والقرى التابعة، وذلك في اجتماع شركاء التنمية على مستوى الوحدة المحلية.

- تحديد مجموعة عمل القرية من شركاء التنمية والممثلين للقرية والقادرين على تقديم المصلحة العامة وتحديد قيادتهم لتنمية القرية.

بحيث يتم إعداد المخطط الاستراتيجي العام لقرى الوحدة المحلية، وعرضه في الاجتماع الأخير لشركاء تنمية القرية بالوحدة المحلية للاتفاق النهائي، وبحضور ممثل عن الهيئة العامة للتخطيط العمراني. على أن تتابع الإدارة المحلية إعداد استراتيجية التنمية، وتنفيذها بعد إعداد المخطط الاستراتيجي العام.



٧-٢ المشاركة المجتمعية بمراحل إعداد المخطط

♦ مرحلة جمع البيانات ولقاءات شركاء التنمية

• أولاً: المعلومات الأساسية

— أعمال المسوحات الميدانية: حيث يتم من خلالها تدقيق الخرائط المساحية وأعمال المسح العمراني لاستعمالات وملكيات الأراضي ونظم الإنشاء وارتفاعات المباني القائمة بالقرية، وأنماط الإسكان وشبكات الطرق والبنية الأساسية الراهنة؛ لتحديد الأوضاع العمرانية الراهنة وتحديد الأراضي المتاحة للتنمية (الفضاء والمهجورة، غير المزروعة، بور ومتخللات وجيوب زراعية).

— عقد اللقاءات وطرح الأسئلة: مع مجموعات الشركاء، كلٌّ على حدة، وقد تتزامن هذه المرحلة مع زيارة الوحدة المحلية وأعمال المسح الميداني، وبعد تحديد شركاء القرية والحصول على موافقتهم بالتعاون في إعداد المشروع والمساهمة في التنفيذ. ويتم في هذه المرحلة طرح الأسئلة في صورة نموذج استمارة استبيان على الشركاء، كلٌّ على حدة، وتختلف وتتغير وفقاً لظروف كل قرية، ويتم مناقشتهم لتحديد احتياجاتهم ومتطلباتهم، ومعرفة أهم القضايا التي تواجه القرية والتحديات فضلاً عن المشروعات والمقترحات التي يرونها ذات أولوية لتنمية القرية في كلٍّ من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية والخدمية، وتصور مبدئي لحجم مساهمات وتعاون الشركاء في تنفيذ الأنشطة (المشروعات) سواء من خلال منح أو تبرع أو مجهودات فنية... الخ.

• ثانيًا: المعلومات الثانوية

جمع البيانات الإحصائية المتاحة من خلال مراكز الإحصاء والمعلومات (مجلس الوزراء، المحافظة، المركز، الوحدة المحلية، جهاز بناء وتنمية القرية.. الخ)، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مع التركيز على القضايا التي تم طرحها من خلال اللقاءات مع شركاء التنمية.

♦ مرحلة إعداد الدراسات القطاعية بالقرية

- الدراسات البيئية.
- الدراسات الاقتصادية.
- الدراسات الاجتماعية والسكانية.
- دراسة الخدمات.
- دراسات عمرانية.
- دراسات البنية الأساسية (وفقاً لمتطلبات المشروعات المقترحة).
- دراسات (الطرق، التغذية بالمياه، الصرف الصحي، التغذية بالكهرباء والطاقة، الاتصالات).

♦ مرحلة تحليل البيانات ونتائج اللقاءات

أولاً: التحليل بأسلوب SWOT analysis كأداة تحليل أساسية
ثانيًا: محددات وإمكانيات القرية.

♦ مرحلة تحديد القضايا والأهداف وطرح البدائل

♦ مرحلة اجتماعات وورش العمل بالقرية والوحدة المحلية

• أولاً: اجتماع شركاء التنمية على مستوى القرية

من خلال اجتماع عام بالقرية يحضره كافة شركاء التنمية مجتمعين، وتطرح نتائج الدراسات واللقاءات، وقضايا التنمية المحلية الخاصة بكل قرية والأهداف وبدائل الأنشطة المقترحة للاتفاق عليها وعلى خطة التنمية الاستراتيجية في ضوء الأهداف المحددة، ومن خلال ورشة العمل بالقرية؛ يتم عمل الآتي:

- تحديد أولويات الأنشطة المحلية المفعلة لخطة التنمية على مستوى كل قرية من قرى الوحدة المحلية.

- الاتفاق على اختيار بدائل توطين الأنشطة (المشروعات).

- الاتفاق على شكل وحدود الحيز العمراني الجديد (وفقاً لعرض البدائل).

- توضيح بدائل التمويل المناسبة والفاعلة لتنفيذ المشروعات.

- تجمع نتائج اجتماعات وورش عمل القرى المختلفة بالوحدة المحلية لتحديد القضايا المشتركة والمشروعات المركزية على مستوى الوحدة المحلية.

- على رئيس فريق العمل أن ينظم اجتماعات، كل قرية على حدة «بعد أقصى قريتين في اليوم حتى يتسنى عملية المشاركة والتفاوض، وكي لا تتكرر المشروعات بكل قرى الوحدة المحلية.

- الالتزام بعرض خرائط ودراسات الوضع الراهن كاملة، وخصوصاً المشكلات البيئية باجتماعات القرية للتعريف بأبعاد الحالة الراهنة في القرية، وأخذ موافقة الشركاء على تلك المعلومات.

— يجب مراعاة تواجد ممثلي المديريات والصندوق الاجتماعي والمسؤولين عن الإمداد بالمرافق والجهات المعنية بالتنمية أثناء الاجتماع للتعرف على الخطط المستقبلية والميزانيات، وإمكانيات إدراج المشروعات المقترحة بالخطة العامة، وتحديد بشكل واضح الجهات المشاركة في المشروعات.

• ثانيًا: اجتماع شركاء التنمية على مستوى الوحدة المحلية

يحضر هذا الاجتماع شركاء التنمية لكل قرى الوحدة المحلية، ويتمّ التوصل إلى الآتي:

— الاتفاق على القضايا العامة المشتركة بالوحدة المحلية وبدائل الأنشطة المرتبطة، والاتفاق على أنسبها.

— الاتفاق على المشروعات الرئيسية (مركزية) لعلاج المشكلات على مستوى الوحدة المحلية ككل.

— إلقاء الضوء على حجم التكلفة المتوقعة والأدوار المختلفة للشركاء في أحداث التنمية وتوزيع الأدوار (الأنشطة المركزية) على القرية الأم والقرى التابعة.

♦ مرحلة وضع المخطط الاستراتيجي العام للقرية

• في ضوء نتائج الاجتماع على مستوى الوحدة المحلية، وتحديد قضايا التنمية والأهداف المرتبطة والأنشطة (المشروعات) ذات الأولوية بالوحدة المحلية، وبعد الاتفاق في اجتماع القرية على تحديد البعد المكاني للمشروعات والحيز العمراني، يتم تجميع الأنشطة المتفق عليها بالقرية سواء لخدمة سكان القرية أو الوحدة المحلية ككل، وفقًا لاتفاق الوحدة المحلية وشركاء التنمية بالقرية الأم والقرى التابعة.

• يتم توطین الأنشطة (المشروعات) المقترحة، وتحديد الحيز العمراني في ضوء نتائج دراسة الطاقة الاستيعابية للقرية الأم وقرى الوحدة المحلية وما يتبعها من وضع الاشتراطات البنائية وتحديد خطوط التنظيم، الخ.

• يتم إعداد اللوحات والمستندات والملاحق الخاصة بالمشروعات المتفق عليها للقرية الأم والقرى التابعة بحيث يشتمل على:

- تحديد الأنشطة القائمة التي يتم المحافظة عليها أو يقترح تنميتها ورفع كفاءتها.
- تحديد الأنشطة الجديدة المتفق على توطينها بالقرية وتحديد المساحات لكل استعمال وجميع العناصر التخطيطية النهائية بناءً على النتائج النهائية للتحليل العام وللإجتماعات الخاصة بكل قرية من قرى الوحدة المحلية.

ويتم عمل خريطة للوحدة المحلية بمقياس رسم مناسب لتوضيح أماكن الأنشطة والمشروعات الخاصة بالوحدة المحلية ككل. ملحق وصفي لتحديد تكلفة واقتراح أسلوب تمويل كافة المشروعات المقترحة (عمرانية وغير عمرانية). يجب مراعاة عدم توطين أي مشروعات، سواء خدمات أو أخرى، على الملكيات الخاصة بالقرية إلا بموافقة أصحاب الأراضي. يلتزم فريق العمل بتسليم المستندات الدالة على موافقة شركاء التنمية على حدود الحيز والمشروعات ذات الأولوية والتبرعات والمساهمات موقعة من الشركاء الحاضرين ورئيس الوحدة المحلية والمنسق الإقليمي، كذلك تقديم صور وفيديو يسجل وقائع الاجتماعات.

• إعداد الحيز العمراني للقرية الأم والقرى التابعة، على أن يشمل البديل النهائي للمخطط الاستراتيجي العام للقرية على ما يلي:

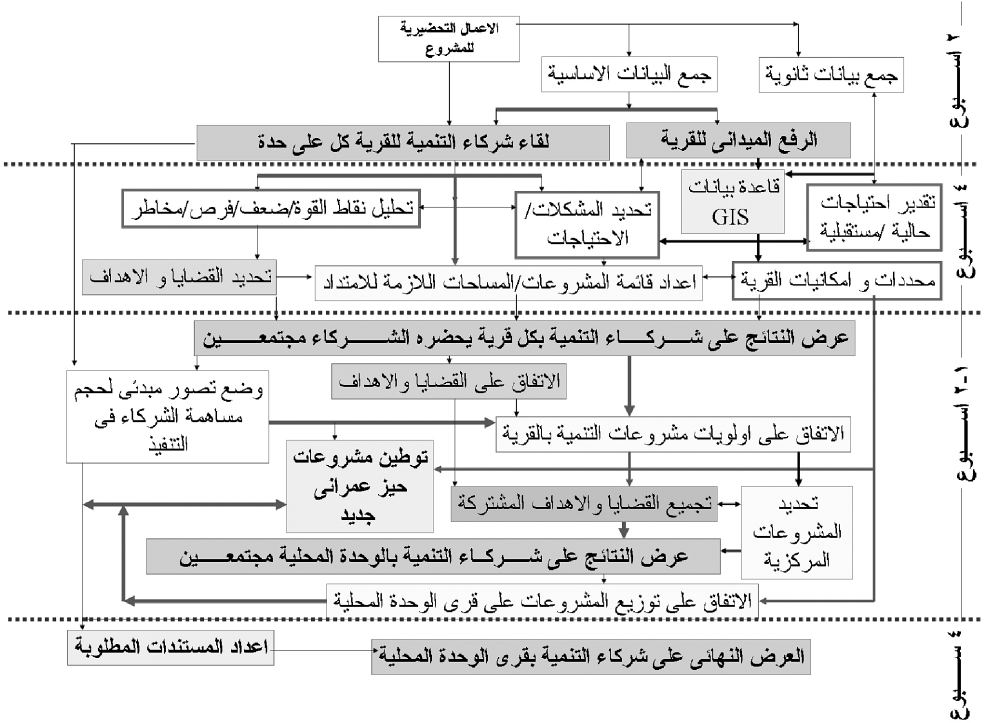
- تحديد مساحة الحيز للقرية بناءً على تحديد مساحة الامتداد العمراني على المتخللات والجيوب العمرانية، وتوقيع شكل وحدود العمران للقرية على خريطة مساحة.

- تحديد مواقع المشروعات المختلفة على لوحة مخطط استعمالات الأراضي.
- الاشتراطات البنائية لمناطق الامتداد، وميزانية استعمالات الأراضي.
- خطوط تنظيم الأراضي / الطرق داخل الحيز العمراني.
- شبكات المرافق المقترحة في حالة الاتفاق عليها ضمن أولويات التنمية بالقرية.
- ملحق وصفي لتحديد تكلفة واقتراح أسلوب تمويل كافة المشروعات المقترحة (عمرانية وغير عمرانية).

♦ الاجتماع النهائي لشركاء التنمية للقرية وآليات التنفيذ

- يتم عقد هذا الاجتماع على مستوى قرى الوحدة المحلية لعرض النتائج النهائية للدراسة، ويحضر ذلك الاجتماع ممثل للهيئة العامة للتخطيط العمراني (حيث يتم الإبلاغ عن ميعاد الاجتماع النهائي بفترة مناسبة قبل الميعاد المحدد)، يتم اجتماع الوحدة المحلية بعد مراجعة اللجان للحصول على موافقة الشركاء النهائية على الحدود النهائية للحيّز، وتوطين المشروعات ذات الأولوية، ويتم إنجاز ما يلي:
- الاتفاق على أولويات التنمية للقرية.
 - عرض التكلفة التقديرية للمشروعات على مستوى قرى الوحدة المحلية والجهات التي يمكن أن تسهم في تمويلها (منح، هبات وتبرعات، منظمات غير حكومية، الصندوق الاجتماعي، قطاع خاص) والمدد الزمنية للتنفيذ.
 - تأسيس مجموعة تنمية القرية.
 - تقييم فعالية المشاركة.

شكل رقم (٥): خطوات ومراحل إعداد المخطط الاستراتيجي العام للقرية المصرية



٣-٧ شركاء التنمية بالمخطط

يقوم الاستشاري للمشروع بتعريف وتحديد شركاء التنمية المعيّنين، ووصف اهتماماتهم ومجالات مشاركتهم في إعداد وتنفيذ المخطط. وكذلك تكوين مجموعة العمل الأساسية متضمنة شركاء التنمية والذين يشاركون في المناقشات على مدار العمل بمراحل المشروع المختلفة لمعرفة اهتماماتهم ورغباتهم، وأيضاً تكوين مجموعات عمل فرعية متخصصة تقوم بالمشاركة في مناقشة الموضوعات والقضايا المختلفة على كافة المستويات القطاعية بالدراسة.

• شركاء التنمية (ذوو الصلة) بالمخطط

يقدم البيان التالي مختلف فئات ذوي الصلة التي يستعين بهم فريق العمل في تكوين مجموعة شركاء التنمية، وعلى فريق العمل التحري عن البرامج الأخرى التي باستطاعتها المشاركة بفعالية في تنفيذ خطة العمل.

• الحكومة: الإدارة المحلية، المديريات، المجالس واللجان القطاعية (صحة، تعليم،

مواصلات)، المؤسسات التعليمية، هيئات المرافق، الصندوق الاجتماعي،

المؤسسات الدولية للدعم المالي.

• التجارة والعمالة: بنك التنمية بالقرية، الجمعيات الزراعية، المؤسسات الاقتصادية

المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة، النقابات التجارية والعمالية،

مؤسسات تنمية الأراضي، البنوك ومؤسسات الائتمان والمجموعات المالية، الغرفة

التجارية، وكالات الإعلام، ومجموعات دعم الأعمال الاقتصادية، والجمعيات

المهنية، وشركات المرافق الخاصة، ومؤسسات التعليم الخاصة.

• الشركاء غير الحكوميين والمحليين:

- ممثلو سكان القرية: القيادات المحلية، مجموعات القطاع الغير رسمي، مجموعات القرية، كبار العائلات بالقرية... الخ.

- الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية: منظمات الخدمات المحلية، جمعية تنمية القرية، جمعية كفالة اليتيم، المؤسسات التعليمية المحلية، المجموعات الدينية المحلية، مجموعات التنمية الدولية، المرأة العاملة، الأقليات وذوو الإعاقة والمستضعفين، مجموعات بيئية.... الخ.

جدول رقم (٢٢): قائمة حصر المجموعات والشرائح الاجتماعية

أطباء	..	أعضاء وكوادر المحليات	..
المزارعون	..	كافة المجتمع المحلي	..
المهندسون	..	مؤسسات المجتمع المدني	..
المقاولون	..	القيادات السياسية	..
طلاب المدارس	..	القيادات العائلية	..
ذوو الاحتياجات الخاصة	..	الرموز الدينية	..
العاطلون عن العمل	..	مراكز الأبحاث	..
المرأة	..	مراكز الخدمات الصحية	..
المسنون	..	المراكز الشبابية	..
الشباب	..	المراكز التنموية	..
المتقاعدون	..	القطاع الخاص	..
	..	البدو	..
جماعات أخرى	..	جماعات أخرى	..

• المهام والأدوار لشركاء التنمية بالمخطط

• مهام الهيئة العامة للتخطيط العمراني

إعداد مرجعيات العمل والتعاقد مع الجهات والمكاتب الاستشارية، وإعداد خطابات التكليف وتحديد الإطار الزمني لاستلام الأعمال التخطيطية. تشكل

الهيئة العامة للتخطيط العمراني لجنة رئيسية تنقسم إلى عدة لجان فرعية (مساندة، ومتابعة، وتقييم):

لجنة المساندة: تقوم بمساندة إجراءات التعاقد والجوانب الفنية والإدارية والإجابة عن الاستفسارات.

لجنة المتابعة: تقوم بمتابعة استلام النتائج المرحلية للتأكد من تطبيق البرنامج الزمني.

لجنة التقييم: تقوم بتقييم وتطبيق السياسات وتنفيذ الإجراءات التعاقدية وتقييم فاعلية المشاركة المحلية في اتخاذ القرار طبقاً لدليل العمل.

• مهام فريق العمل

- يقوم بالأعمال التحضيرية والإجرائية لإعداد المخطط الاستراتيجي العام لقرى الوحدة المحلية.

- يقوم بأعمال تحضيرية خاصة بإعداد فريق العمل المطلوب لإعداد المخطط الاستراتيجي العام للقرية شاملة القطاعات (الاقتصاد، والبيئة، والاجتماع، والسكان، والعمران) ودراسة المهام المختلفة، وإعداد البرنامج الزمني لإنجاز الأعمال المطلوبة.

- يقوم بجمع المعلومات (الأولية والثانوية) عن موقع القرية الأم والقرى التابعة، ووسائل الانتقال والارتباطات المختلفة بينهما.

- يتم تسليم خطاب تكليف من الهيئة مع شرح وافٍ لمتطلبات العمل ليقوم بالحصول على موافقة القيادة المحلية (المحافظ) للقيام بالعمل (إعداد المخطط الاستراتيجي العام).

- تحدد مجموعات شركاء التنمية ومجموعات ورش العمل من ممثلي مجتمع القرية، مثل: مجموعة القيادة (الإدارة المحلية)، ومجموعة الجمعيات الأهلية، مجموعة القطاع الخاص، ومجموعة ممثلي سكان القرية؛ لصنع القرار المحلي مع تقدير حجم وأسلوب مساهمة الشركاء في صنع القرار وتنمية القرية.
- تحديد متطلبات العمل من توقيتات وبرامج زمنية ووسائل الاتصال والانتقال، وموارد ومهارات لإدارة الاجتماعات وورش العمل.
- يقوم بإعداد وتسليم الأعمال الخاصة بالمشروع وفقاً للأسلوب والشكل المطلوب.
- ويتنظر من فريق العمل تمكين الإدارة المحلية وشركاء التنمية من اقتراح آليات تمويل من خارج إطار الموازنة العامة للدولة طبقاً للسياسات المعلنة.

• مهام شركاء التنمية (الأطراف ذات الصلة)

- تقوم الإدارة المحلية (محافظة - مركز - وحدة محلية) بمعاونة فريق العمل وتسهيل الأعمال التحضيرية وتقديم المعلومات المتاحة والمساهمة في التعريف بذوي الصلة.
- يقوم ذوو الصلة (الأفراد أو الجهات) بالالتزام بالمشاركة في صنع القرار من خلال المقابلات والاجتماعات وورش العمل، والمشاركة في مجموعة التخطيط (فريق العمل)، والمساهمة في تسهيل العمل عامة والاجتماعات خاصة.
- المشاركة في تحديد قضايا التنمية والأنشطة والمشروعات ذات الأولوية، واقتراح الأدوار للشركاء وحجم المساهمة في تمويل وتنفيذ أنشطة التنمية اعتماداً على مبدأ التمويل الذاتي.

• آليات تنفيذ تحديد أولويات التنمية والاتفاق على الحيز العمراني بالمخطط

المطلوب إعداد الدراسة باستخدام آليات التنفيذ التالية:

• تحفيز الشركاء على العمل: وهو نشاط أساسي لتحسين اتخاذ قرار التنمية المحلية، ولضمان الارتباط والالتزام به، ويتم عن طريق تضمين قطاع عريض من ذوي الصلة الذين لهم دورٌ فاعل ومؤثر في حلّ قضايا التنمية، والتأكيد على تضمين الفئات الضعيفة والمهمشة.

• المقابلات مع ذوي الصلة: على فريق العمل مقابلة كل مجموعة من مجموعات ذوي الصلة في اجتماع منفصل (إما فرادى أو في مجموعة)، فيتم مقابلة الإدارة المحلية في اجتماع مخصص لهم، وكذلك الاجتماع بكل من المجتمع المدني والقطاع الخاص والملاك والفلاحين في اجتماع خاص. ويفضل تقسيم كل مجموعة إلى الإدارات أو المنظمات (طبقاً للتخصص، فيتم تقسيم - على سبيل المثال - الجمعيات الأهلية إلى تلك العاملة في مجال البيئة، وتلك العاملة في مجال الخدمات الخ)، وإجراء المقابلة بالتوازي مع تلك الجمعيات باستخدام الجزء الملائم من الأسئلة (البيئة أو المرافق والخدمات). وعلى فريق العمل التأكد من وضوح السؤال بشرح أبعاده، ومتابعة السؤال، والرد بطلب التوضيحات إذا لزم الأمر.

• إعداد منظور تنمية القرية (جمع وتحليل المعلومات وتحديد الأولويات): والغرض من إعداد منظور القرية هو تحديد وجمع المعلومات لخدمة اتخاذ قرار التنمية العمرانية، وذلك بتجميع المعلومات عن الوضع الراهن من المصادر المختلفة، لبناء تفهّم مشترك للوضع الراهن، وتحديد الأولويات بإيضاح المواقف والاهتمامات المختلفة والمتضاربة والأطر المؤسسية. ويجب أن يكون أسلوب جمع

المعلومات تشاركياً وسريعاً وقابلاً للتطوير، وإذا خرجت مفهومة للعامة. ويمكن أن يصاحب المنظور أوراق عمل توضّح خلفية إحدى قضايا التنمية، وتوصي بالأوجه المختلفة لبدائل الحل.

• إجراء اجتماعات شركاء تنمية القرية: والغرض منها تجميع ذوي الصلة لفهم أبعاد قضايا التنمية، والاتفاق على الأولويات، والتوصل إلى الحلول باتفاق عريض. وتنظم وتفتح تلك الاجتماعات من قبل قيادة الإدارة المحلية (إذا كان بالإمكان)، وتدار بواسطة فريق العمل. ويتم البدء بتقديم النتائج الأولية، وبطلب الاستفسارات والتعليقات ومعلومات جديدة، ثم تنتقل إلى ورش العمل لمناقشة القضايا القطاعية على حده (البيئية والاقتصادية والاجتماعية والعمراني)، ويراعى تمثيل الفئات المختلفة لذوي الصلة: (الإدارة المحلية، القادة المنتخبون، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والعام).

• التنمية المؤسسية: والغرض تقديم آلية مُستدامة لتنمية القرية بتقديم فريق عمل من ذوي الصلة بالقرية لمتابعة تنمية القرية من خلال الاتصال بالإدارة المحلية والمؤسسات المركزية والمالية المقرضة، أو المانحة للحصول على وسائل تنمية القرية وتنفيذ أولويات تم الاتفاق عليها. وتترك لفريق العمل بالتشاور من الشركاء سبل التنمية المؤسسية.

• تقييم فعالية المشاركة في اتخاذ القرار (استمارة ذوي الصلة)

المؤشرات

١ - مؤشرات معلومات وتقييم الوضع الراهن

أ - المصادر المختلفة للمعلومات: يتم تقييم مدى مشاركة ذوي الصلة في المعلومات بالتفكير في الأسئلة التالية:

— هل ساعد ذوو الصلة في إعداد المعلومات؟

— هل ساعد ذوو الصلة في إعداد الدراسات؟

— هل تم مقابلة ذوي الصلة وإدراج رؤيتهم في قاعدة المعلومات؟

ويتم تحديد القيمة بالاختيار من الآتي:

(٠) المشاركون لم يقدموا معلومات.

(١) قليل من المشاركين قدموا معلومات.

(٢) بعض المشاركين قدموا معلومات ذات صلة.

(٣) كثير من المشاركين قدموا كثيرًا من المعلومات.

ب - تحديد الأولويات: يتم تقييم مدى أهمية القضايا بالنسبة لقضايا أخرى بالتفكير في الأسئلة التالية:

— ما مدى اهتمام ذات الصلة بالقضية؟

— ما مدى إحساس ذات الصلة بمسؤوليتهم لحل القضية؟

— ما مدى تفهم ذات الصلة لأهمية القضية للمجتمع؟

ويتم تحديد القيمة بالاختيار من الآتي:

(٠) الأوليات غير مهمة لكل المشاركين.

(١) الأوليات مهمة إلى حدٍّ ما لقليل من المشاركين.

(٢) الأوليات مهمة لبعض المشاركين.

(٣) الأوليات مهمة جدًا لكل المشاركين.

جدول رقم (٢٣): تقييم فعالية المشاركة في اتخاذ القرار

المؤشر العام (مثال: الاستراتيجية)			
اسم مجموعة ذات الصلة	قيمة مؤشر أ (المصادر المختلفة للمعلومات)	قيمة مؤشر ب (تحديد الأولويات)	متوسط ذوي صلة

٢- مؤشرات إعداد الاستراتيجية

أ - تقييم الموارد المتاحة: يتم تقييم مدى المشاركة بقدرات تنفيذية لكل من ذوي الصلة (مالي، اقتصادي، فني، إداري، عمراني، سياسي،.. الخ) بالتفكير في الأسئلة التالية:

- هل تم الأخذ في الاعتبار وسائل التنفيذ الممكنة؟
 - هل تم الأخذ في الاعتبار المحددات؟
 - هل تم الأخذ في الاعتبار كيف سيتم التمويل؟
 - هل تم الأخذ في الاعتبار بدائل الحلول؟
 - هل تم تقدير الموارد بشكل جيد؟
- ويتم تحديد القيمة بالاختيار من الآتي:

- (٠) لم يتم الأخذ في الاعتبار الموارد.
- (١) تم الأخذ في الاعتبار موارد قليلة.
- (٢) تم الأخذ في الاعتبار موارد معقولة.
- (٣) تم الأخذ في الاعتبار موارد كثيرة.

ب - الاتفاق على الاستراتيجية: يتم تحديد مدى الاتفاق على الاستراتيجية بالتفكير في الأسئلة التالية:

- هل اتفق ذوو الصلة على الأهداف؟

- هل اتفق ذوو الصلة على طريقة تحقيق الأهداف؟

- هل يتفهم ذوو الصلة مواقفهم المختلفة؟

- هل يتفهم ذوو الصلة القضايا؟

ويتم تحديد القيمة بالاختيار من الآتي:

(٠) لا يوجد اتفاق بين ذوي الصلة على الاستراتيجيات.

(١) قليلٌ من ذوي الصلة اتفق على الاستراتيجيات.

(٢) بعضٌ من ذوي الصلة اتفق على الاستراتيجيات.

(٣) هناك كلُّ ذوي الصلة اتفق على الاستراتيجيات بين كلِّ ذوي الصلة.

جدول رقم (٢٤): تقييم فعالية المشاركة في اتخاذ القرار

المؤشر العام (مثال: الاستراتيجية)			
اسم مجموعة ذوي الصلة	قيمة مؤشر أ (الموارد المتاحة)	قيمة مؤشر ب (الاتفاق على الاستراتيجية)	متوسط ذوي صلة

تقييم فعالية المشاركة في اتخاذ القرار (جداول التحليل)

التحليل: لكل مجموعة ذات صلة، يتم تحديد قيمة لكل مؤشر أ ، ب (جدول بيانات ذوي الصلة)، ثم يتم جمع النتيجة والقسمة على ٢ للحصول على نتيجة متوسطة لكل مجموعة ذات صلة (مثال: الجمعيات الأهلية)، ثم يتم جمع النتيجة

المتوسطة والقسمة على عدد مجموعات ذوي الصلة للحصول على متوسط المؤشر العام (مثال: معلومات والتقييم). ويتم جمع قيم كل مؤشر والقسمة على عدد مجموعات ذوي الصلة للحصول على متوسط المؤشر (مثال: تحديد الأولويات). يتم مقارنة ذات الصلة أو المؤشرات بين مشروعات أو بين سنتين متتاليتين (جدول مقارنة زمنية أو مكانية). ويتم توقيع النتائج في رسومات بيانية.

جدول رقم (٢٥): تقييم فعالية المشاركة في اتخاذ القرار

المؤشر العام (مثال: معلومات وتقييم الوضع الراهن)			
ذو الصلة:	مؤشر أ (المصادر المختلفة للمعلومات)	مؤشر ب (تحديد الأولويات)	نتيجة ذو صلة (متوسط ذو الصلة)
الحكومة المركزية			
الإدارة المحلية			
الجمعيات الأهلية			
منظمات المنطقة			
القطاع الخاص			
الجامعيون والعلماء			
آخرون			
إجمالي المؤشرات	(متوسط المؤشر)		(المؤشر العام)
المؤشر العام (مثال: الاستراتيجية)			
ذو الصلة:	مؤشر أ (الموارد المتاحة)	مؤشر ب (الاتفاق على الاستراتيجية)	نتيجة ذو صلة (متوسط ذو الصلة)
الحكومة المركزية			
الإدارة المحلية			
الجمعيات الأهلية			
منظمات المنطقة			
القطاع الخاص			
الجامعيون والعلماء			
آخرون			
إجمالي المؤشرات	(متوسط المؤشر)		(المؤشر العام)
جدول مقارنة زمنية أو مكانية:			
مقارنة زمنية أو مكانية			
ذو الصلة:	مكان أو زمان ١	مكان أو زمان ٢	مدى التقدم
الحكومة المركزية			
الإدارة المحلية			
الجمعيات الأهلية			
منظمات المنطقة			
القطاع الخاص			
الجامعيون والعلماء			
آخرون			
إجمالي			

جدول رقم (٢٦): جدول الاجتماعات

[illegible]

شكل رقم (٦): نموذج للمخطط الاستراتيجي لقرية

